


February 2011

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольствен ная и сельскохозяйств енная организация Объединенных	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación
---	--	--------------------	---	---	--	--

# لجنة المالية

الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة

روما، 21-25 مارس/آذار 2011

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة - التقرير السنوي لعام 2010  
المقدم إلى المدير العام

يمكن توجيه الاستفسارات المتعلقة بالمحتوى الموضوعي لهذه الوثيقة إلى:

السيد إ. أوكو

رئيس لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

رقم الهاتف: +216 71102035

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

### موجز

يسر المدير العام أن يزود لجنة المالية بالتقرير السنوي للجنة المراجعة للعام 2010 المقدم إلى المدير العام، مشفوعاً بتعليقات المدير العام، وذلك وفقاً لاختصاصات لجنة المراجعة (المرفق جيم، القسم 146 من دليل التعليمات الإدارية). كما تتطلب هذه الاختصاصات أن يُدعى رئيس اللجنة أو عضو آخر، وفقاً لما تقرره اللجنة، لعرض التقرير السنوي على لجنة المالية.

يغطي التقرير أنشطة لجنة المراجعة في العام 2010 ويسلط الضوء على عدد من المجالات بغرض لفت اهتمام الإدارة إليها:

- تعزيز إطار النزاهة في المنظمة
- تنفيذ مشروع إدارة المخاطر على مستوى المنظمة
- مواصلة الجهود لتحسين معدل تنفيذ التوصيات السابقة
- متابعة التوصيات السابقة للمراجع الخارجي
- مراجعة اختصاصات لجنة المراجعة
- وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية للتحقيق في مكتب المفتش العام
- وضع الصيغة النهائية لسياسة منفصلة للمنظمة من أجل حماية المبلغين عن المخالفات.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

يُطلب من لجنة المالية أن تأخذ علماً بتقرير العام 2010 للجنة المراجعة في المنظمة.

### مشروع مشورة

تأخذ لجنة المالية علماً بالمعلومات الواردة في تقرير العام 2010 للجنة المراجعة في المنظمة.

## مقدمة

1- بصفتها هيئة خبراء إستشارية، تساعد لجنة المراجعة في الفاو المدير العام على أداء مسؤولياته لجهة الرقابة والإدارة الرشيدة. وتساعد اللجنة المدير العام على تلقيه تأكيدات مستقلة وموضوعية حول فعالية ضوابط المنظمة وإدارة المخاطر والإدارة الرشيدة وعمليات المساءلة. وهي تنجز ذلك من خلال استعراض الخطط والتقدم والنتائج المتعلقة بالأنشطة المعنية التي يقوم بها كل من: مكتب المفتش العام، والمراجعون الخارجيون، ووحدات الإدارة والتنظيم في المنظمة. وهي تقدم المشورة كذلك إلى المدير العام بشأن مسائل السياسة العامة التي تتطلب تدابير تصحيحية أو تحسينات في ما يتصل بالمراجعة والتحقق وإدارة المخاطر.

2- طبقاً لاختصاصات اللجنة، على المدير العام أن يحيل نسخة عن تقرير اللجنة السنوي إلى لجنة المالية، مشفوعة بتعليقاته عليه، إن وجدت. وقد قدمت رئاسة اللجنة تقرير اللجنة للعام 2009 إلى لجنة المالية خلال جلستها الخريفية بتاريخ 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

3- ويشمل هذا التقرير السنوي الثامن للجنة الذي يُرفع إلى المدير العام الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني 2010 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ويقدم التقرير عرضاً عاماً لأنشطة اللجنة، والقضايا المهمة المثارة، والتدابير التي اتخذها مكتب المفتش العام والإدارة خلال العام 2010.

4- ويرد تشكيل اللجنة في الملحق 1.

## طريقة عمل اللجنة

5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة خلال أشهر مارس/آذار ويوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول 2010 في مقر المنظمة اجتماعاً لمدة يومين في كل مرة. وقد تحادّثت اللجنة مع مدراء أقسام المالية والمشتريات والعمليات والقسم القانوني ومكتب الشؤون الأخلاقية لدى المنظمة ومع أعضاء فريق إصلاح خطة العمل الفورية، وذلك من أجل الحصول على التقارير الموجزة ومعرفة آخر المستجدات بشأن مجموعة واسعة من القضايا التي تتماشى مع ولايتها.

6- وفي ختام كل اجتماع، كانت اللجنة تجتمع مع جهة الإتصال المعنية من قبل المدير العام لإطلاعها على المعلومات وللوقوف على رأيها بشأن القضايا الرئيسية التي أثّرت خلال اجتماعاتها المقررة. لدى الاجتماعين المنعقدين في مارس/آذار 2010 ويوليو/تموز 2010 قابلت اللجنة على التوالي نائبي المدير للمعرفة والعمليات. ولكن في اجتماع ديسمبر/كانون الأول 2010 كان المدير العام ممثلاً بمساعد المدير العام في إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية والذي كان مكلفاً بالإنابة في غياب نائب المدير العام للعمليات. وفي كل من المناسبتين أطلعت اللجنة جهة الإتصال على محصلات اجتماعاتها. وخلال جلسات الإحاطة تلك، لفتت اللجنة الانتباه إلى عدد من المسائل، وناقش هذا التقرير المسائل الأبرز بينها.

7- قامت اللجنة بمهامها وفقاً لاختصاصاتها (الملحق 2). وترى اللجنة أنها حققت بصورة مرضية أهداف اختصاصاتها. ويرد في ما يلي موجز لنتائج أنشطة اللجنة في العام 2010.

### متابعة تقرير اللجنة عن العام 2009

8- استعرضت اللجنة آخر مستجدات تنفيذ التوصيات الرئيسية الخاصة بتقريرها للعام 2009. وتشير اللجنة إلى أن الإدارة قد اتخذت إجراءات بالنسبة إلى جميع التوصيات ما عدا النقاط التالية التي لا تزال قيد التنفيذ:

- **إدارة المخاطر على مستوى المنظمة:** تشير اللجنة إلى أنه في العام 2010 تم تحويل المسؤولية العامة عن تنفيذ مشروع إدارة المخاطر على مستوى المنظمة بموجب خطة العمل الفورية، إلى مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد. ومنذ ذلك الحين، قام المكتب بمساعدة أحد كبار المراجعين لدى مكتب المفتش العام بتطوير نهجه وباستكمال المخطط التفصيلي للبدء بتنفيذ المشروع في الربع الأول من العام 2011. وفي حين أن الدعم المقدم من قبل مكتب المفتش العام إلى مشروع إدارة المخاطر في المنظمة والتقييم الذاتي لمخاطر خطة العمل الفورية يوفر إضافة قيمة هامة ومُعترف بها لأعمال ضمان المراجعة في المنظمة، فلا بد من تفادي استنزاف موارده والإنحراف عن تغطيته المقررة للمراجعات.
- **تنفيذ التوصيات:** ذكرت اللجنة التقدم الذي أبلغت عنه المنظمة في معالجة التوصيات الماضية للمراجعة الداخلية التي هي على صلة بـ"المخاطر العالية"، والإجراءات التي اتخذت في الأشهر الأخيرة من قبل المدير العام وفريق الإدارة العليا لتحسين معدل تنفيذ جميع التوصيات بشكل عام. وتتصل بعض التوصيات "عالية الخطورة" باسترجاع البيانات المعلوماتية في حال حدوث أية كارثة وباستمرارية العمل. ورحبت اللجنة بمبادرة صدرت مؤخراً، بمساعدة مكتب المفتش العام، تقضي باستكمال إطار عام لاستمرارية العمل للمنظمة بحلول مطلع 2011، بناءً على أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يزال تحسين معدل تنفيذ التوصيات الخاصة بمراجعة الحسابات قيد التنفيذ كما تشجع اللجنة فريق الإدارة العليا على مواصلة جهوده في هذا الصدد خلال العام 2011.

### المسائل الناشئة عن العام 2010

9- خلال اجتماعات اللجنة طيلة العام 2010، استعرضت عدداً من القضايا الأخرى وقدمت المشورة إلى المدير العام بشأن تلك القضايا كما هو مبين أدناه.

10- **إطار ضمان النزاهة:** تشير اللجنة إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز إطار النزاهة وإلى التقدم المحرز في جوانب مختلفة. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لإطار النزاهة التي تعتبرها اللجنة مهمة في تعزيز النزاهة في سلوك الأطراف الثالثة (البائعين) الذين يقومون بأعمال تجارية مع الفاو ونظراً إلى زيادة تفويض المسؤوليات للمكاتب الميدانية وإلى المجموعة المتنامية من المشاريع التي تتطلب مشتريات كبيرة ميدانياً، توصي اللجنة بالنظر في السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز نزاهة الأطراف الثالثة من البائعين، بما في ذلك الإدراج المتسق لبند تناول "مكافحة الفساد" و"الحق في مراجعة سجلات البائعين" في عقود البائعين؛ وتوضيح ما ستكون استجابة المنظمة عليه حين يتأكد ضلوع البائعين في أنشطة غير لائقة خلال المناقصات أو في مرحلة تنفيذ العقد.

11- **متابعة توصيات المراجعة الخارجية:** لم تتمكن اللجنة من الاجتماع بمراجعي الحسابات الخارجيين بسبب تعذر حضورهم. وُحاط للجنة علماً بأن رأي مراجعي الحسابات الخارجيين ورسالة الإدارة الخاصة بالمراجعة المالية للفترة 2008-2009 المالية لم تتوفر قبل نهاية

نوفمبر/تشرين الثاني 2010. ولا تزال الإدارة بحاجة إلى الوقت لمراجعة التوصيات الواردة في رسالة الإدارة والرد عليها.

12- إن من أفضل الممارسات إجراء مراجعة دورية لاختصاصات لجنة المراجعة. وقد أوصت وحدة التفتيش المشتركة مؤخراً بإنجاز استعراض كل 3 سنوات لاختصاصات لجنة المراجعة. ومنذ الاستعراض الأخير في العام 2006، تعتبر اللجنة أن هناك استعراضاً مستحقاً للاتفاق مع ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية في الأمم المتحدة وبيان موقف المؤسسات المتعددة الأطراف على "مبادئ لجنة المراجعة المقبولة عموماً وتحديد الممارسات الجيدة"، فضلاً عن أفضل الأمثلة على الاختصاصات الحالية للجان المراجعة في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى.

### المسائل المتصلة بمكتب المفتش العام

13- في العام 2007، قام معهد المراجعين الداخليين باستعراض ضمان الجودة للمراجعات الداخلية فبين أن مكتب المفتش العام "يتسق جزئياً" مع المعايير الدولية للمعهد التي تتعلق بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (المعايير). وقد خرج الاستعراض بعدة توصيات لإدخال تحسينات. وقد نفذ المكتب كافة التوصيات المرفوعة إليه بحلول نهاية العام 2010. وتلاحظ اللجنة بارتياح، على وجه الخصوص، أنه قد تم تطبيق ضمان الجودة وبرنامج التحسين بصورة مرضية.

14- **ضمان المراجعة القائم على المخاطر**: تشير اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام قد بدأ بتنفيذ خطة مراجعة قائمة على المخاطر مع خطة السنتين للفترة 2010-2011 بهدف توفير ضمانات بشأن المجالات عالية المخاطر في المنظمة، مع توفير موارد إضافية في إطار خطة العمل الفورية. وترى اللجنة أنه ينبغي بالمنهجية المطبقة أن تحفظ اتساق خطة المراجعة مع المخاطر الرئيسية للمنظمة، وأن توفر أساساً مناسباً لرصد تغطية الضمان التي تتحقق على مر الزمن.

15- **الوظائف التحقيقية**: قدّمت اللجنة اقتراحات في العام 2010 بشأن تعزيز البيانات المستخدمة في رصد أنشطة التحقيق واقتُرحت أن يستعرض مكتب المفتش العام نظام الفرز لديه لمعالجة الشكاوى من أجل التأكد من أنه لا يستبعد عن غير قصد الشكاوى متوسطة الخطورة وقد أشارت إلى أن مكتب المفتش العام قد نفذ هذه الاقتراحات. وتواصل اللجنة التشجيع على استكمال المبادئ التوجيهية للتحقيقات لدى مكتب المفتش العام ووضع الصيغة النهائية لسياسة منفصلة للمنظمة كقيلة بحماية المبلغين عن المخالفات تركز على تجارب المنظمات الأخرى.

16- **ملء الوظائف الشاغرة في مكتب المفتش العام**: تشير اللجنة إلى أنه خلال العام 2010، تمكن مكتب المفتش العام من شغل سبعة من أصل الوظائف الشاغرة الثماني التي كانت قائمة في نهاية 2009. وفي حين لا تزال عملية ملء الوظيفة الشاغرة المتبقية جارية في نهاية العام 2010 بالإضافة إلى ثلاث وظائف شاغرة أخرى نشأت خلال الأشهر الستة الماضية نتيجة الترقيات الداخلية، ترى اللجنة أن التدابير التعويضية التي اتخذها مكتب المفتش العام حتى الآن، وعمليات الرقابة الداخلية المعتمدة، يفترض أن تمكنها من استكمال مستوى التغطية المتوقع في خطة المراجعة القائمة على المخاطر للعام 2010-2011. وقد رحبت اللجنة بتمكن مكتب المفتش العام خلال العام 2010 من تنويع تمثيله الجغرافي والحفاظ على التوازن في التوزيع بين الجنسين مع ضمان تحلي الموظفين المختارين للمؤهلات والخبرات المناسبة.

## شكر وتقدير

17- تشيد اللجنة بالتعاون والمساعدة القيمين من جانب الإدارة ومن المفتش العام وموظفيه وغيرهم من موظفي المنظمة على صعيد تقديم المعلومات خلال اجتماعاتها في عام 2010.

الملحق 1

## تشكيل لجنة

1- بناء على توصية صادرة عن المراجع الخارجي السابق وإعمالاً لالتزام المنظمة أمام الدورة المائة للجنة المالية، أنشأ المدير العام لجنة المراجعة في المنظمة في أبريل/نيسان 2003. ومنذ إنشاء اللجنة وحتى نهاية العام 2007، ضمت في صفوفها مزيجاً من الأعضاء الداخليين والخارجيين. وفي يناير/كانون الثاني 2008 غدت عضوية اللجنة مقتصرة فقط على الأعضاء الخارجيين. ويرد تشكيل اللجنة واختصاصاتها في المرفق جيم من القسم 146 لدليل التعليمات الإدارية.

2- وفقاً لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009-2011) التي اعتمدها المؤتمر في دورته (الاستثنائية) الخامسة والثلاثين، فإن "لجنة المراجعة سيعينها المدير العام وستكون مؤلفة من أعضاء جميعهم من الخارج ووافق عليهم المجلس بناء على توصية المدير العام ولجنة المالية" (خطة العمل الفورية 2-92). وقد تم أول تعيين بموجب هذا النظام في العام 2010.

3- وكان تشكيل اللجنة في العام 2010 على النحو التالي:

	الأعضاء	السيد إ. أوكو - رئيس مصرف التنمية الأفريقي
--	---------	--

		السيد ك. أندرياسن، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	
		السيد أ. خان، برنامج الأغذية العالمي	
		السيد ك. لانغفورد منظمة الصحة العالمية (تنتهي عضويته في فبراير/شباط 2010)	
		السيدة ف. ندياي، مكتب خدمات الرقابة الداخلية (بدأت عضويتها منذ يونيو/حزيران 2010)	
		السيد س. زيمرمان، البنك الدولي	
		المفتش العام	الأمين بحكم منصبه

## الملحق 2

المرفق جيم  
لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة

1- مقدمة

تعمل اللجنة كفريق استشاري للمدير العام ومكتب المفتش العام. وتهدف اللجنة إلى مساعدة المنظمة على نشر القبول بأهمية وقيمة وظائف المراجعة الداخلية، والتفتيش، والتحقيق في صفوف المؤسسة، وتزويد المدير العام بضمانات بأن هذه الوظائف تعمل بشكل فعال وكفوء. وستقوم اللجنة بما يلي:

- (1) تقدير مدى كفاية وفعالية خدمات المراجعة الداخلية، واستراتيجياتها، وأولوياتها، وخطط عملها، واقتراح مجالات المراجعة الممكنة للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة؛
- (2) استعراض التقدم في تنفيذ خطط عمل مكتب المفتش العام التي تم اعتمادها؛
- (3) الإحاطة علماً بتقارير المراجع الخارجي ورصد المتابعة ذات التوقيت الحسن لتوصياته.

2- الإختصاصات

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

- (أ) ضمان الدور المستقل لمكتب المفتش العام؛
- (ب) استعراض خطط عمل مكتب المفتش العام لفترة السنتين في مجالات المراجعة والتفتيش وتوفير المشورة بشأنها؛
- (ج) استعراض المخاطر البارزة التي تواجه المنظمة؛
- (د) تقدير فعالية ومدى كفاية تغطية المراجعة الداخلية مع الاهتمام اللائق بتغطية المراجعة الخارجية، لضمان التركيز على المجالات ذات المخاطر الشديدة؛
- (هـ) استعراض تقارير مكتب المفتش العام والمراجع الخارجي (باستثناء التقارير التي تطلبها الجهات المانحة بصورة محددة)، وتقدير آثار استنتاجاتها على السياسات، والنظم، والإجراءات القائمة، وإخضاع التنفيذ ذي التوقيت الحسن لتوصيات المراجعة لإشراف ورصد نشطين؛
- (و) التأكد من أن مكتب المفتش العام يلتزم بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي اعتمدها رؤساء المراجعة في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، وكذلك البنك الدولي والكيانات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة؛
- (ز) استعراض نتائج التحقيقات بشأن الحالات المفترضة أو الفعلية لسوء الإدارة، والمخالفات، والتدليس، ورصد مسؤوليات المتابعة؛
- (ح) استعراض تقرير النشاط السنوي لمكتب المفتش العام المقدم إلى المدير العام والمحال لاحقاً إلى لجنة المالية؛
- (ط) استعراض أداء مكتب المفتش العام وفعاليتيه، وضمان الاتساق مع الخطط المعتمدة ومع ميثاق هذا المكتب؛
- (ي) التأكد من أن الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام كافية لتلبية احتياجات المنظمة؛
- (ك) تزويد المدير العام والمفتش العام بالمشورة حسبما تراه مناسباً؛
- (ل) رفع تقريرها السنوي إلى المدير العام الذي يزود لجنة المالية في المنظمة بعد ذلك بنسخة منه.



## 3- تشكيل اللجنة

تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين ومن أمين بحكم منصبه. ويعين المدير العام كل الأعضاء والأمين. ويتم اختيار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم كفنيين رفيعي المستوى في مجال المراجعة و/أو التحقيق. وتختار اللجنة رئيسها. ويوفر المفتش العام خدمات الأمانة للجنة. ووفقاً لما يرنثيه رئيس اللجنة، تجوز دعوة المراجع الخارجي لحضور اجتماعات لجنة المراجعة.

## 4- مدة الولاية

يعمل الأعضاء لفترة سنتين قابلة للتجديد لمدة سنة واحدة أو أكثر وفقاً لما يرنثيه المدير العام.

## 5- الاجتماعات

- (أ) يمكن أن تجتمع اللجنة ثلاث أو أربع مرات في السنة وفقاً لما يرنثيه رئيسها. وبمقدور الرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً.
- (ب) يتمتع المفتش العام بالحق في أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماع لها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك؛
- (ج) من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، على أن الاجتماعات يمكن أن تنعقد بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. ولا يتمتع أمين الاجتماع (المفتش العام) بحق التصويت.

## 6- التقارير والصلاحيات

ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام وتوجه كل التقارير إليه. ويزود المدير العام لجنة المالية بنسخة من التقرير السنوي للجنة، مشفوعاً بتعليقاته عليه إن وجدت. ويدعى رئيس اللجنة أو عضو آخر، حسبما تقرر اللجنة، إلى دورة لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة. وتتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- (أ) الحصول على كل المعلومات الضرورية والتشاور مباشرة مع المفتش العام وموظفيه.
- (ب) الاطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام.
- (ج) التماس أية معلومات تحتاجها من أي موظف، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة.
- (د) الحصول على المشورة الفنية المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا كان ذلك ضرورياً.

## الملحق 3

### تعليقات المدير العام على لجنة المراجعة التقرير السنوي للعام 2010

1- أخذ المدير العام علماً بالنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة وبالمشورة التي عرضتها في تقريرها للعام 2010، وهو يرحب بالاستنتاجات الإيجابية المتعلقة بمكتب المفتش العام. ويرحب المدير العام أيضاً بنصيحة لجنة المراجعة لجهة معالجة معظم المسائل التي بينها تقرير العام 2009. أما في ما يتعلق بالمسائل العالقة في هذا التقرير وغيرها من المسائل التي تتوجب معالجتها في تقرير العام 2010، فيشير المدير العام إلى أن الوحدات ذات الصلة داخل المنظمة توليها الاهتمام بغية استكمال الإجراءات المتعلقة بالمسائل المذكورة خلال العام 2011.